

أثر الأزمات المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل الانفتاح الاقتصادي

* د. علي سماي

** ط.د. عبد الرزاق زيدان

الملخص:

تتميز الأزمات المالية التي تعرضت لها اقتصاديات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء بانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع في معدلات البطالة وحجم الديون السيادية، وتحتل هذه الاقتصاديات مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي، وخاصة في مجال الصادرات الصناعية، ولذلك فإن أي تغيير في أداءها الاقتصادي له تأثيرا مباشرا على شركائها التجاريين، من بينها دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال هذه الدراسة سنتطرق إلى الأثر الذي أفرزته الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة الديون السيادية الأوروبية على الاقتصاديات الخليجية، وهذا عن طريق إبراز تأثيرها على أهم القطاعات الاقتصادية التي تربط دول الخليج مع الاقتصاد العالمي، مثل قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الأزمة المالية العالمية لعام 2008، أزمة الديون السيادية الأوروبية، اقتصاديات

الخليج.

Abstract:

The financial crisis, that was experienced by the the economies of both the developed countries and the emerging ones, is characterized by a reduction in economic growth rates and a rise in unemployment as well as the size of the sovereign debt rates. These economies occupies an important place in the global economy, especially in the field of industrial exports. Henceforth, any change in its economic performance has a direct impact on its trading partners including the Gulf Cooperation Countries.

Throughout this study, we will deal with the impact that was produced by the global financial crisis of 2008 and the European Sovereign debt crisis on the Gulf (GCC) economies, this by highlighting its impact on the most important economic sectors which link the Gulf states with the global economy such as: Foreign Trade and direct Foreign Investment sector.

Key terms: The global financial crisis of 2008, the European Sovereign debt crisis, Gulf economies

* د/ علي سماي، أستاذ محاضر أ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.
** ط.د/ عبد الرزاق زيدان، طالب دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر.

مقدمة:

تعتبر الأزمة المالية العالمية لعام 2008 والتي مست معظم اقتصاديات دول العالم أخطر أزمة تضرب الاقتصاد العالمي منذ أزمة 1929، خاصة وأنها كانت متبوعة بأزمة الديون السيادية والتي مثلت اختباراً حقيقياً لوحدة النقد الأوروبية فيما يتعلق بصمودها أمام التغيرات والتأثيرات الداخلية والخارجية. ونتيجة للمكانة الكبيرة التي تحتلها هذه الدول في النظام الاقتصادي الدولي، وعلاقتها التجارية والمالية الواسعة مع الدول الأخرى، فإن أي تغير يصيب مؤشرات الاقتصاديات يؤدي إلى التأثير على كافة الاقتصاديات الأخرى الفاعلة في الاقتصاد العالمي، وينتقل هذا التأثير عبر العديد من القنوات التي تربطها بين الاقتصاديات المحلية والعالم الخارجي.

ومن جهة أخرى، فإن اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي تحتل هي الأخرى مكانة مهمة كذلك في الاقتصاد العالمي، خاصة في مجال تصدير النفط ورؤوس الأموال إلى الدول الأخرى. وتعتبر الاقتصاديات الصناعية من أهم الشركاء الاقتصاديين والتجارين لاقتصاديات منطقة الخليج، ولذلك فإن أي تغير يصيب مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي لها سوف يكون له تأثير معتبر على دول الخليج. وعلى هذا الأساس فقد جاءت إشكالية هذه الدراسة مصاغة كما يلي:

ما مدى تأثير الأزمات المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في ظل انفتاحها الاقتصادي؟
الأسئلة الفرعية:

ويندرج تحت هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي خصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما مدى تأثر اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي بالأزمة المالية العالمية لعام 2008؟
- ما مدى تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على القطاعات الاقتصادية لبلدان مجلس التعاون الخليجي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في جانبين رئيسيين، الجانب الأول هو عمق الأزمة المالية العالمية لعام 2008 وأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو، وامتداد آثارها لمختلف الاقتصاديات العالمية التي لها علاقات اقتصادية مباشرة أو غير مباشرة مع الاقتصاد العالمي. أما الجانب الثاني فهو الطبيعة الهيكلية لاقتصاديات الخليج، والتي تتميز بالتبعية الكبيرة للعالم الخارجي، والانكشاف الواضح لبعض قطاعاتها أمام الاقتصاديات الدولية، ومن أهمها الدول الصناعية، ولذلك فإن أي تغير في البيئة الاقتصادية الدولية يؤثر مباشرة على أداء هذه الاقتصاديات.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات الأزمات المالية العالمية على أداء اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي، ومقارنة هذا التأثير بين الدول الخليجية الست.

تقسيمات الدراسة:

للإحاطة بالموضوع والإجابة على الإشكالية الرئيسية، واختبار صحة الفرضيات الموضوعية من عدمها، فقد قسمنا البحث إلى ثلاثة محاور كما يلي:

1. الخصائص الهيكلية لاقتصاديات الخليج وتأثير الأزمة المالية العالمية عليها؛
2. تأثير الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على اقتصاديات الخليج؛
3. تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

المحور الأول- الخصائص الهيكلية لاقتصاديات الخليج وتأثير الأزمة المالية العالمية عليها:

يعتبر تكتل مجلس التعاون الخليجي من أحسن التكتلات المتواجدة على مستوى منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط، وبالنسبة للمنطقة العربية، فإنه يمثل أنجح تجمع اقتصادي، وقد ساهمت في تطور المجلس ووصوله إلى هذه المراحل المتقدمة من التكامل الاقتصادي العديد من المقومات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية المتشابهة في منطقة الخليج، والتي تم استثمارها بشكل جيد من طرف الدول الأعضاء في تعزيز التعاون والتنسيق بين بعضها البعض، ومن خلال هذا المحور سنحاول التعرف على طبيعة وخصائص اقتصاديات دول مجلس التعاون وعلاقتها مع الاقتصاد العالمي، وكذا على أهم مظاهر تأثير الأزمة المالية الأخيرة عليها.

أولاً- الخصائص الهيكلية لاقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

تعكس المميزات المادية والبشرية التي تتميز بها كافة دول الخليج على اقتصادياتها مباشرة، وهذا ما يعطي لها خصائص مميزة دون غيرها من الاقتصاديات الدولية، وسنحاول في هذا العنصر التعرف على أهم المميزات الهيكلية لاقتصاديات الخليج، وانعكاس ذلك على علاقتها الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي.

أ- الهيكل الإنتاجي لاقتصاديات الخليج:

تمت الموافقة على إنشاء مجلس التعاون الخليجي في التاسع من مارس 1981، عقب اجتماع عقد في مسقط بسلطنة عمان بين وزراء خارجية الدول الخليجية الست، وهذا بهدف تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين هذه الدول في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها النهائية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعليم والزراعة، وهذا استناداً إلى التناسق الديني والثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى التقارب الجغرافي والحدود المشتركة بينها. وتترتب دول المجلس التعاون الخليجي على ما يقارب 37% من إجمالي الاحتياطي العالمي للنفط، وما يعادل حوالي 25% من إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، إلا أن هناك تفاوت كبير في عمر الاحتياطي من النفط والغاز من دولة عربية خليجية إلى أخرى، ففي الوقت الذي يصل فيه عمر الاحتياطي النفطي إلى أقل عدد من الستين في حالة كل من مملكة البحرين (1.8 سنة)، وسلطنة عمان (20.1 سنة)، وأعلى عمراً في حالة كل من دولة الكويت (103.8 سنة)، والإمارات (101.9 سنة)، والمملكة السعودية (77 سنة)، وقطر (48.8 سنة)، في حين يصل عمر الاحتياطي من الغاز الطبيعي إلى أعلى فترة في دولة قطر (420.9 سنة)، وأقل فترة في مملكة البحرين (7.9 سنة)¹، وهذا ما سمح لاقتصادياتها بامتلاك الخاصية الربعية، والمستندة إلى مساهمة كبيرة للصناعات الإستخراجية (النفطية) في هيكل الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01): مساهمة قطاع الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي

الدولة	2008	2009
الإمارات	37.38	23.83
البحرين	26.03	21.36
السعودية	57.54	42.63
عمان	50.78	41.30
قطر	53.36	46.19
الكويت	59.14	45.18

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معلومات من التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010.

يتبين لنا من خلال هذا الجدول أن نسب مساهمة قطاع الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي كبيرة في معظم دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت هذه النسبة أكبر قيمة لها سنة 2009 في قطر بـ 46.19% ثم جاءت بعدها الكويت بـ 45.18، فيما حققت كل من البحرين والإمارات أقل نسبتي بـ 21.36% و 23.83% على الترتيب. كما يؤكد الانخفاض الكبير الذي عرفته هذه النسبة بين سنتي 2008 و 2009 في جل دول مجلس التعاون، والمرتبطة أساسا بانخفاض أسعار المحروقات سنة 2009 بعد وصولها إلى ذروتها سنة 2009، أن قطاع الصناعات الاستخراجية يعتبر الركيزة الأساسية لاقتصاديات دول الخليج.

ومن بين مظاهر ريعية الاقتصاديات الخليجية هو اتسامها بمحدودية مساهمة القطاع الخاص الغير نفطي في الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يؤدي إلى ارتباط شديد لأداء اقتصاديات هذه الدول بتقلبات أسعار النفط تبعاً للدورات الاقتصادية (رواج - كساد). وعلى صعيد التركيبة البشرية، فقد اتسم عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سكاني مرتفع، حيث وصل في عام 2008 إلى 3.4%، سبقه خلال الخمس سنوات السابقة معدل نمو بلغ بالمتوسط 4%. وتعزى هذه الزيادة في النمو أساسا إلى تدفقات العمالة الوافدة من الخارج، خاصة في قطاع التشييد الذي يتصف بكثافة العمالة²، وعلى الرغم من السمات المشتركة العديدة بين دول الخليج خصوصا الثقافية منها، إلا أن هنالك تباينا ملحوظا فيما بينها، ويتجلى هذا التباين في جانبه الهيكلية في المساحة وحجم السكان، بحيث نجد أن مساحة السعودية تشكل نسبة 79% من المساحة الكلية لدول الخليج، فيما تشكل دول الخليج الخمس الأخرى 21% كما يمثل عدد السكان السعوديون نسبة 69% من إجمالي السكان للدول الأخرى. وقد ساهمت الموارد النفطية الكبيرة لدول الخليج في تكوين احتياطات نقدية مهمة ومبالغ رأسمالية ضخمة قابلة للاستثمار، استعملتها معظمها في بناء صناعات سيادية استثمارية كبيرة، وساهمت في رفع حجم تدفقاتها الاستثمارية إلى الخارج. إلا أن معظم الاقتصاديين يرون أن الدول الخليجية لازالت تفضل توجيه أموالها إلى الخارج عوض استثمارها في الدول العربية، حيث نجد أن كل دولار يستثمر في داخل البلاد العربية يقابله استثمار 75 دولار في الخارج.

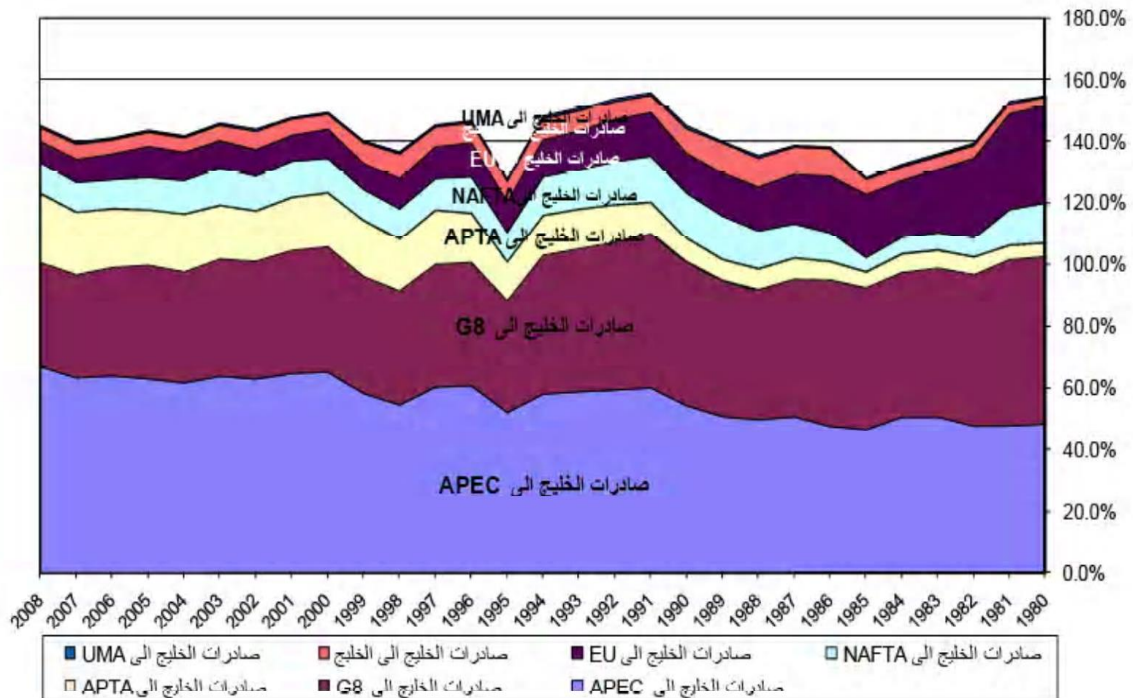
ب- بنية واتجاه التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية:

تعتبر التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مرآة عاكسة لطبيعة وخصائص هيكل اقتصادياتها، بحيث تمثل المواد الأولية المكون الرئيسي لحساب صادراتها، وتعتمد أساسا على النفط والغاز في الحصول على العملات

الصعبة وتكوين الاحتياطات النقدية، من أجل استعمالها في استيراد السلع والخدمات الكثيرة التي لا يستطيع جهازها الإنتاجي تلبية الطلب المحلي عليها نظرا لضعف بنيته الهيكلية، وتركزها في الصناعات الاستخراجية. وقد كان الهدف الأساسي من إنشاء مجلس التعاون الخليجي هو الوصول إلى التعاون والتكامل بين دوله، وتحقيق التنسيق والترابط اللازمين في السياسات في مختلف المجالات. وفي سنة 1987 تم السماح لمواطني هذه الدول بمزاولة تجارة التجزئة ثم تجارة الجملة في أي دولة من دول المجلس في عام 1990، وتواترت التعديلات إلى أن تم الإعلان عن قيام الإتحاد الجمركي في عام 2003، مما يعني استبعاد كل الرسوم الجمركية والإجراءات المعيقة للتجارة بين هذه الدول، بالإضافة إلى اعتماد لوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، وتم الإعلان عن تحول هذا الإتحاد إلى سوق خليجية موحدة في عام 2007.³

ورغم هذه الجهود الحثيثة لتطوير البنية الهيكلية لاقتصادياتها، والاستفادة قدر الإمكان من المزايا الإنتاجية إلا أن بنية صادراتها و وارداتها مازالت ضعيفة مقارنة مع بعض الدول النامية والناشئة، بالإضافة إلى هذا نلاحظ أن إجمالي صادرات الخليج لم تمثل سوى 4.02% من إجمالي صادرات العالم (سنة 2008)، ولا تزيد عن 0.64% إذا ما تم استثناء منتجات النفط وإعادة التصدير، في حين لا تشكل الواردات الخليجية أكثر من 2.33% من إجمالي الواردات العالمية، مما يدل على ضعف التجارة الخارجية الخليجية بالنسبة للتجارة الخليجية العالمية. ويمكن تمثيل اتجاه الصادرات ومصادر الواردات الخليجية من خلال الشكلين التاليين:

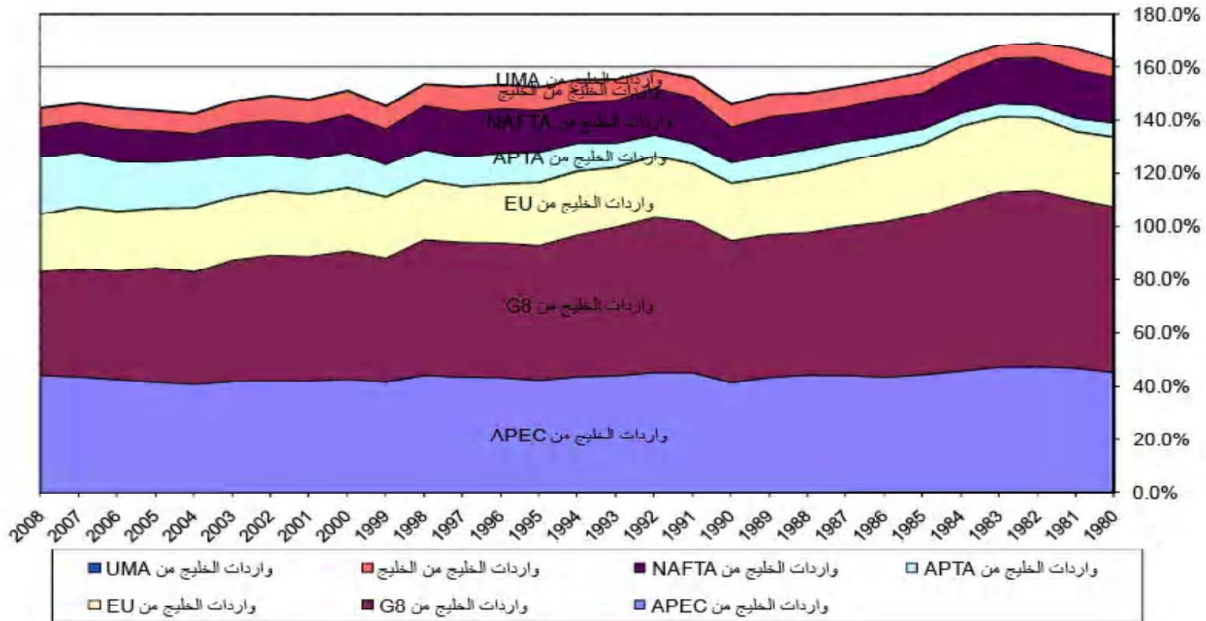
الشكل رقم (01): اتجاه الصادرات الخليجية



المصدر: وليد عبد مولاة: التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة الخبراء، العدد 38، يونيو

2010، ص 9.

الشكل رقم (02): مصادر الواردات الخليجية



المصدر: وليد عبد مولاة: التجارة البينية الخليجية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة الخبراء، العدد 38، يونيو 2010، ص 9.

يتضح من خلال هذين الشكلين أن مجموعة آسيا والمحيط الهادي (APEC) ثم مجموعة الثمانية (G8) تمثل الشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة، مع العلم أن هذين التجمعين يضمنان في عضويتهم كلا من الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية، في حين يتبين لنا أن نسبة الصادرات والواردات البينية داخل المجلس هي منخفضة، ولا تمثل سوى نسبة ضعيفة من الصادرات والواردات الإجمالية.

وعلى صعيد التدفقات المالية، فقد بلغ حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (التراكمي) في دول المجلس حوالي 278 مليار دولار في العام 2009 مقارنة بحوالي 30 مليار دولار في عام 2000، أي بنسبة زيادة قدرها 827%، وبمعدل سنوي قدره 28% خلال الفترة (2009-2000). وتوزع الاستثمار الأجنبي المباشر بين دول المجلس بنهاية عام 2009، بحيث احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بمبلغ 147 مليار دولار وبنسبة قدرها 52.9%، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بمبلغ 73 مليار دولار وبنسبة قدرها 26.4%، ودولة قطر بمبلغ 28 مليار دولار وبنسبة قدرها 10.1%، ومملكة البحرين بمبلغ 15 مليار دولار وبنسبة قدرها 5.4%، وسلطنة عمان بمبلغ 13 مليار دولار وبنسبة قدرها 4.8%، ودولة الكويت بمبلغ 986 مليون دولار وبنسبة قدرها 0.4%⁴.

أما بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر لدول المجلس في الخارج فقد بلغ حوالي 135 مليار دولار في عام 2009، مقارنة بحوالي 11 مليار دولار في عام 2000، أي بنسبة زيادة قدرها 1127% وبمعدل نمو سنوي قدره 32% خلال الفترة (2009-2000). وتوزع الاستثمار الأجنبي بنهاية عام 2009 بين دول المجلس، بحيث احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى بمبلغ 54 مليار دولار وبنسبة قدرها 39.7%، تلتها المملكة العربية السعودية

بمبلغ 40 مليار دولار وبنسبة قدرها 29.9%، ودولة قطر بمبلغ 16 مليار دولار وبنسبة قدرها 11.9%، ودولة الكويت بمبلغ 16 مليار دولار وبنسبة قدرها 5.6%، وسلطنة عمان بمبلغ 1 مليار دولار وبنسبة قدرها 0.9%.⁵

المحور الثاني- تأثير الأزمة المالية العالمية 2008 على اقتصاديات الخليج:

لقد نشأت الأزمة العالمية لسنة 2008 نتيجة لإفراط المؤسسات المالية الأمريكية في تقديم قروض عقارية لمقترضين من الدرجة الثانية، وإعادة توريق هذه القروض وتداولها في البورصات العالمية. ونتيجة طفرة أسعار العقارات في سنة 2007، فقد توجهت معظم المؤسسات المالية الدولية والمستثمرون العالميون إلى توظيف أموالهم في هذه الأصول الرديئة، وهو ما كبدها خسائر كبيرة عند انخفاض أسعارها، فتحوّلت الأزمة من أسواق المال إلى قطاع الائتمان متسببة في انعدام الثقة بين البنوك وانقباض السيولة في الأسواق، وقد أصابت كذلك أسواق الصرف حيث شهدت أسعار العملات تقلبات كبيرة. لتتحول في الأخير إلى أزمة اقتصادية شاملة أثرت على الهياكل الاقتصادية والعلاقات الدولية، ولم تكن دول الخليج بمنأى عن هذه الأزمة نتيجة لشدة ارتباطها بالعالم الخارجي، وسنحاول في هذا المبحث دراسة أهم تأثيرات الأزمة على الاقتصاديات الخليجية.

أولاً- تأثير الأزمة العالمية لسنة 2008 على المؤسسات المالية الخليجية:

كما هو الحال في باقي دول العالم تأثرت المؤسسات المالية الخليجية بالأزمة عن طريق عدد من القنوات هي التعرض المباشر لسوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية في الولايات المتحدة، والتعامل مع المؤسسات الأمريكية المتعاملة في سوق العقار أو الأوراق المالية المدعومة بالقروض الإسكانية، وتأثير الأزمة على متطلبات السيولة للمؤسسات المالية العربية.

ففي نهاية سنة 2008 كان لدى دول الخليج ما قيمته 1,8 إلى 2 تريليون دولار من الأصول المالية الأجنبية منها 60% مقومة بالدولار الأمريكي،⁶ ولهذا فقد عرفت معظم المؤسسات المالية الخليجية خسائر معتبرة مثل خسائر بنك الخليج الدولي GIB بما يقارب 750 مليون دولار من جراء استثماراته في سندات الرهن العقاري ما استدعى رفع رأسماله بتمويل من مؤسسة النقد السعودي، وكذلك خسائر المؤسسة العربية المصرفية ABC بمقدار 500 مليون دولار،⁷ ولم تسلم حتى البنوك الإسلامية التي توظف 30% من ودائعها البالغة 400 مليار دولار في الأسواق الغربية.

كما كان تعرض المؤسسات المالية الخليجية للخسائر عن طريق إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة، حيث أعلن بنك أبو ظبي التجاري أنه باشر باتخاذ إجراءات قانونية في نيويورك لاسترداد بعض خسائر استثماراته في الصناديق الاستثمارية في الولايات المتحدة.⁸

إلا أن انكشاف المصارف الخليجية على أزمة الرهن العقاري الأمريكي وأدواته المالية يعتبر محدوداً، فمعظم البنوك لا تستثمر سوى القليل في مثل هذه الأدوات وحسب استطلاع أجرته شركة التصنيف الائتماني "ستاندر أندبورز" وجدت أن مجموع استثمارات بنوك المنطقة في سندات الرهن العقاري ذات التصنيف الائتماني المنخفض لا يزيد على 1% من مجموع أصول هذه البنوك. ويعتقد أيضاً أن الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي قد تكبدت خسائر كبيرة نتيجة لتعرضها المباشر وغير المباشر للقروض الإسكانية رديئة الجودة، حيث عرفت

تراجعا في مداخلها بنسبة 30% لعام 2008، وخسرت 450 مليار دولار، وهي قيمة تساوي دخل دول الخليج من النفط لعام كامل.⁹

ولقد كان لهذه الخسائر أثر بالغ على أداء الجهاز المصرفي للدول الخليجية، ففي المملكة العربية السعودية مثلا انخفض معدل نمو إقراض البنوك التجارية للقطاع الخاص إلى 4,1% في شهر أوت 2009، بعد أن كان أكثر من 22% أوت 2008، وكذلك تراجع نمو الودائع بشكل طفيف وهذا أساسا بسبب السحب من ودائع القطاع العام.¹⁰ غير أن البنوك الخليجية تمكنت، بصورة عامة، من تحقيق نتائج مالية جيدة نسبياً في نهاية 2009، بعد أن قامت هذه الأخيرة بامتصاص جزء من الخسائر الناجمة عن الأزمة، ولقد ساهم في ذلك احتفاظ القطاع المصرفي في جميع دول المجلس بمعدلات عالية لكفاية رأس المال، قبل وخلال الأزمة، وبالتالي لم تؤثر زيادة القروض المتعثرة كنسبة إلى إجمالي القروض على النتائج المالية للقطاع المصرفي كثيراً في نهاية سنة 2009، حيث حقق القطاع صافي أرباح، وإن جاءت أقل بكثير مقارنة بنتائجه المالية قبل حدوث الأزمة، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02): مؤشرات أداء وسلامة القطاع المصرفي لدى دول مجلس التعاون الخليجي، لسنة 2007-2008

الدول	رأس كفاية معدل المال (%)		نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)		نسبة المخصصات إلى إجمالي القروض غير المنتظمة (%)		معدل العائد على الأصول %		معدل العائد على حقوق المساهمين (%)	
	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007	2009	2007
الإمارات	20.3	14.0	4.6	2.9	79.0	100.0	1.5	2.0	12.1	22.0
البحرين	19.6	21.0	3.9	2.3	60.3	74.0	1.2	1.2	10.6	18.4
السعودية	16.5	20.6	3.3	2.1	89.8	142.9	2.0	2.8	25.8	28.5
عمان	15.5	15.8	2.8	3.2	113.8	111.8	2.2	2.1	14.2	14.3
قطر	16.1	13.5	1.7	1.5	84.5	90.7	2.6	3.6	19.3	30.4
الكويت	17.2	19.4	9.7	3.2	38.5	48.2	0.8	3.6	6.9	29.4

المصدر: جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2011، ص: 11.

تعكس وتشير الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه إلى الدور الأساسي والمحوري الذي لعبته حكومات دول مجلس التعاون الخليجي في العمل على ضمان استقرار وسلامة أنظمتها المصرفية من خلال اتخاذها لمجموعة من الأساليب والتدابير لتصديها لمختلف المخاطر النظامية الناجمة عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وقد جاءت بعض هذه الإجراءات لدعم جانب مطلوبات القطاع المصرفي والمالي، وذلك بضخ رأس المال في ميزانيات المصارف الأمر الذي حدث في كل من دولة الإمارات وقطر، حيث بلغت قيمة رأس المال المدفوع نسبة 2 في المائة و 7.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.

ثانياً- تأثير الأزمة العالمية 2008 على الأسواق المالية الخليجية:

لقد أثرت الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بقوة على الأسواق المالية في منطقة الخليج، فقد تراجعت مؤشرات الأسواق المالية وأسواق الأسهم بشكل كبير، ونوضح هذا من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02): التغيرات في أسعار الأسهم (2007/1/2-2008/12/31).

السوق	المشاهدة الأولى	المشاهدة الأخيرة	أعلى قيمة (الشهر/السنة)	التغير إلى أعلى قيمة (%)	التغير من أعلى قيمة (%)
أبو ظبي	100	79,75	171,81 (2008/6)	71,81	-53,38
البحرين	100	81,04	130,39 (2008/6)	30,39	-37,84
قطر	100	91,23	177,33 (2008/6)	77,33	-45,45
دبي	100	39,66	152,52 (2008/1)	52,52	-73,99
الكويت	100	77,84	156,58 (2008/6)	56,38	-50,28
عمان	100	96,72	215,25 (2008/6)	115,52	-50,06
السعودية	100	70,54	149,26 (2008/1)	49,26	59,62
الولايات المتحدة	100	70,54	113,54 (2007/10)	13,54	-38,01

المصدر: عماد موسى: أثر الأزمة العالمية على الدول العربية: قناة أسواق رأس المال، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص

في التنمية، تقييم واستشراف، 23-25 مارس 2009، بيروت، لبنان، ص 10.

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تأثيرات الأزمة على بورصات الخليج متفاوتة فيما بينها، وبالنسبة لعلاقتها مع بورصة الولايات المتحدة، حيث نلاحظ أن بورصة وول ستريت عرفت أعلى قيمة لها في شهر أكتوبر سنة 2007، وكانت سوقا دبي والسعودية هما الأسرع تأثراً بهذا الارتفاع حيث عرفا هذا السوقان أعلى نقطة لها في جانفي 2008م، وهذا يدل على ارتباطهما الشديد بتغيرات بورصة وول ستريت، أما بورصات الدول الأخرى فقد عرفت الارتفاع إلى أقصى نقطة في جوان 2008، ثم بعد ذلك شهدت هذه البورصات انخفاضات شديدة كان أكثرها في بورصتي الإمارات بـ 73,99% في دبي و 53,38% في أبو ظبي، وكذلك في بورصة السعودية بـ 59,62%.

وبهذا يمكن القول أن الأزمة ضربت بشدة الأسواق الخليجية خاصة سوقي الإمارات وهذا نتيجة للخسائر الكبيرة في قطاعي العقارات والبنوك في مختلف الأسواق مع استمرار القلق حول مصير تلك النشاطات الاستثمارية التي تجمع هذين القطاعين في عدة دول بالمنطقة وكذلك فإن سحب الكثير من الصناديق الاستثمارية الأجنبية لأموالها من الأسواق المالية الخليجية، زاد من حدة الأزمة نتيجة لبحث هذه الصناديق للأمان في أسواق كبيرة أخرى، حيث تواصل الانخفاض في مؤشرات البورصات الخليجية حتى بداية سنة 2009.

ثالثاً- تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 على النمو الاقتصادي في دول الخليج:

لقد أثرت الأزمة العالمية لسنة 2008 على النمو الاقتصادي العالمي بشكل كبير، وقد امتد هذا التأثير إلى دول الخليج العربية، كما ساهم وبشكل كبير الانفتاح الاقتصادي لهذه على العالم الخارجي إلى سرعة انتقال آثار الأزمة المالية إلى المنطقة، خاصة فيما يتعلق بقطاع الصادرات والواردات، وأسواق المال والنفط، وأسواق العمل وتحويلها للعاملين، وارتباط العملات الوطنية لدول الخليج العربية بالدولار الأمريكي، حيث وصلت أسعار النفط في بداية الأزمة إلى 147 دولار للبرميل، ثم انخفضت إلى 90 دولار للبرميل، كما تأثرت الاستثمارات في قطاع العقارات بشكل كبير نتيجة هذه الأخيرة، والجدول التالي يوضح لنا درجة تأثر الإنتاج الاقتصادي لدول الخليج على الاقتصاد العالمي.

جدول رقم (03) الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية للفترة (2007-2012) بالمليار دولار

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	384.6	473	375.7	447.7	450.2	462.1
الكويت	114.6	148.6	109.4	124.7	135.5	140.8
الإمارات	204.3	251.8	225.6	279.6	285.7	287.2
البحرين	18.4	24.3	20.3	22.9	24.5	26.7
قطر	80.7	11.7	98.3	100.5	102.4	104
عمان	41.9	60.2	46.1	63.1	65.5	67.8
الإجمالي	844.7	1071.2	875.9	1066.3	1063.5	1088.6

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2013

من خلال المعطيات والأرقام التي تم استعراضها في الجدول رقم (03)، يتضح لنا بأن الناتج المحلي الإجمالي انخفض من 1071.2 مليار دولار سنة 2008 إلى 875.9 مليار دولار سنة 2009، الأمر الذي يوضح ويدل على مدى انعكاس الأزمة المالية لسنة 2008 على اقتصاديات دول الخليج العربي، كما نلاحظ من خلال هذا الأخير، أن هناك ارتفاعاً ملحوظ خلال السنوات ما بعد الأزمة، حيث بدأ الناتج الإجمالي بالارتفاع بشكل تدريجي، إذ ارتفع من 875.9 مليار دولار سنة 2009 إلى 1066.3 مليار دولار سنة 2010 ثم إلى 1088.6 مليار دولار عام 2012.

جدول رقم (04) النسبة المئوية لإجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية 2006-2012

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	%72.88	%76.18	%76.4	%76.8	%77.1	%77.2	%78.1
الكويت	%59	%61.01	%102.8	%95.01	%96.20	%100.07	%103.27
الإمارات	%138	%142.35	%114.1	%113.25	%120.65	%126.12	%128.33
البحرين	%179	%197.27	%174.7	%170.5	%172.03	%180.05	%185.7
قطر	%66	%71.82	%84.2	%85.17	%79.18	%78.20	%81.08
عمان	%98	%99.15	%84.8	%83.2	%85.4	%87.01	%84.20

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات اتجاهات التجارة (DOT)، تقرير أفاق الاقتصاد العالمي (WEO) 2013.

يوضح لنا الجدول رقم (04) مدى تأثير النسبة المئوية لإجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربي بالأزمة المالية لسنة 2008، حيث نلاحظ انخفاض هذه النسبة بشكل كبير لدى كل من دولة الإمارات وسلطنة عمان، حيث قدرت هذه الأخيرة عند الأولى سنة 2007 بنسبة 142.35% وقد انخفضت بفارق محسوس إلى 114.1% سنة 2008، نفس الأمر حدث مع سلطنة عمان فقد كانت النسبة المئوية لإجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الأخيرة تقدر بـ 99.15% سنة 2007، ولكن بحلول سنة 2008 تراجع هذه النسبة بفارق 14.35%، وبقيت في تناقص مستمر إلى غاية سنة 2010 حيث سجلت هذه الأخيرة قفزة بسيطة قدرت بـ 2.2%، فيما نلاحظ أن هذه النسبة تغيرت بشكل طفيف ولفترة قصيرة عند المملكة العربية السعودية، بحيث نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة قدرت سنة 2007 بـ 76.18% وقد انخفضت بفارق طفيف سنة 2008 حيث قدرت بـ 76.4%، لكن سرعان ما بدأت في الارتفاع مجدداً سنة 2009.

كما ساهم وبشكل كبير الانخفاض الذي شهده سعر الدولار إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الاستهلاكية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في مجموعة من الدول، فقد تغيرت هذه النسبة ما بين 4% - 5.5%، ونخص بذكر هنا دول منطقة الخليج العربي حيث سجلت هذه الأخيرة نسب متفاوتة لمعدلات التضخم قدرت ما بين 11% و 14%، والجدول الآتي يوضح لنا مدى تأثير معدلات التضخم في دول الخليج العربي بانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008:

جدول رقم (05) معدلات التضخم في دول الخليج العربي للفترة من 2007-2012

الدول	2007	2008	2009	2010	2011	2012
السعودية	4.1 %	9.4 %	6.3 %	4.5 %	4.3 %	4.2 %
عمان	5.9 %	12.6 %	8.0 %	4.5 %	4.3 %	4.2 %
الإمارات	11.1 %	14.0 %	4.0 %	4.0 %	3.9 %	4.0 %
قطر	13.7 %	16.0 %	9.0 %	7.0 %	6.9 %	6.8 %
الكويت	5.5 %	10.6 %	4.0 %	4.0 %	4.0 %	4.0 %
البحرين	3.3 %	5.5 %	2.8 %	2.5 %	2.6 %	2.5 %
المجموع	6.7 %	11.5 %	6.2 %	6.4 %	4.5 %	4.2 %

سلمان محمد الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة" أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية" مجلة جامعة الأقصى، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد العشرين، العدد الأول، 2016، ص 258.

توضح لنا معدلات التضخم المبينة في الجدول أعلاه، أن هذه الأخيرة ارتفعت عند معظم دول الخليج العربي وهذا بداية من سنة 2008، حيث قدر إجمالي معدلات التضخم لهذه الأخيرة سنة 2007 بـ 6.7%، وارتفعت سنة 2008 إلى 11.5% أي بفارق 4.8%، الأمر الذي يعكس بشكل ملحوظ مدى تأثير معدلات التضخم لدول الخليج العربي بانعكاسات التي خلفتها الأزمة المالية لسنة 2008، وهذا ما أكدته مجموعة من الدراسات والأبحاث المتعلقة بهذا الموضوع.

ويمكن تحديد هذا التراجع الحاصل في معدلات النمو لاقتصاديات دول الخليج العربي وخاصة اقتصاد دولة الإمارات إلى تراجع النشاط في قطاع العقارات، وهذا بسبب الاعتماد الكبير على الاقتراض لتمويل المشاريع الإنشائية في ظل وضع شح السيولة في الأسواق وانخفاض التمويل المصرفي للقطاع الخاص بسبب انخفاض درجة الثقة. وبالتالي فإن هذه الدول معرضة لمخاطر انهيار كبير في سوق العقار وكذلك إلى مخاطر إعادة تمويل القروض، بالإضافة إلى هذا فإن أسعار النفط شهدت تراجعاً كبيراً وهو ما أثر كذلك على مداخيل دول الخليج وتراجع النشاط الاقتصادي.

رابعاً- التدابير والإجراءات التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الأزمة المالية العالمية

لسنة 2008:

لقد حددت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي مجموعة من الخطط والاستراتيجيات الفعالة واللازمة من أجل مواجهة آثار وانعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالرغم من وجود بعض أوجه التشابه والاختلاف في تلك الاستراتيجيات والسياسات المتبعة، إلا أنها تسعى في مجملها إلى تحقيق هدف واحد ومصلحة مشتركة ألا وهي مواجهة وإدارة انعكاسات هذه الأزمة بطريقة مثلى تحدم أهداف ومصالح اقتصاديات دول مجلس

التعاون الخليجي، ومن بين هذه الإجراءات التي عملت عليها هذه الأخيرة تمثلت في وضعها للجان وزارية وخلايا أزمة لمتابعة ومعرفة مدى تأثيرات الأزمة المالية على مختلف القطاعات المكونة لاقتصادياتها، وقد لعبت دول مجلس التعاون الخليجي دورا أساسيا وبذلت جهدا كبيرا لنشر الثقة في الأسواق المالية الخليجية وطمأنة المودعين والمستثمرين والتقليل من الآثار والانعكاسات السلبية لهذه الأزمة والعمل على امتصاصها، كما اتخذت هذه الأخيرة مجموعة من الإجراءات والتدابير لتوفير السيولة وتحقيق استقرار بعض المؤسسات المالية وتشجيع الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما عملت على لدعم الاستهلاك وإدخال تعديلات في عمل البورصات الخليجية وبعض برامج التنمية الاقتصادية، وفيما يأتي سنستعرض أهم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها دول مجلس التعاون الخليجي لمواجهة الأزمة المالية لسنة 2008¹¹:

1- دولة الإمارات العربية المتحدة: قرر بنك الإمارات المركزي تخصيص تسهيلات للبنوك بقيمة 13.61 مليار دولار لاستخدامها كقروض استثنائية من أجل تخفيض حدة التوتر في القطاع المصرفي، كما عملت دولة الإمارات على دعم القطاع المصرفي بمبلغ 32.66 مليار دولار، وطرح مجموعة من القرارات التي تضمن بها سلامة الودائع في البنوك الوطنية والأجنبية العاملة في الدولة لمدة 5 سنوات، كما تم توفير ضمانات لعمليات الاقتراض فيما بين البنوك العاملة لديها، وضمان عدم تعرض أي من هذه الأخيرة لأية مخاطر ائتمانية في ظل الأزمة الراهنة.

2- مملكة البحرين: اتخذ البنك المركزي البحريني في 30 أكتوبر 2008 إجراء يتمثل في زيادة الضمانات المقبولة على أموال ليلة واحدة لتشمل صكوك الإيجار، وهي سندات إسلامية، وخفض سعر فائدة ليلة واحدة، وسعر فائدة إعادة الشراء بـ 175 نقطة أساس، لتصل إلى 3.5% كما خفض سعر فائدة ودائع لأجل أسبوع بـ 50 نقطة لتصل إلى 1.5%، وسعر فائدة ودائع ليلة واحدة، كما خفض أسعار الفائدة الرئيسية بـ 75 نقطة أساس، استجابة لتخفيضات البنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، ليصل سعر فائدة إقراضه إلى 2.75% وسعر فائدة ودائع لأسبوع 0.75%، وسعر فائدة وديعة ليلة واحدة إلى 0.25%، وساهمت الحكومة بضخ 50 مليون دولار في مصارفها، وأعلن بنك الاستثمار البحريني إطلاق صندوق بقيمة مليار دولار بالتعاون مع صندوق سيادي خليجي للاستثمار في الديون العقارية بالولايات المتحدة، علاوة على تخفيض البنك المركزي البحريني نسبة الاحتياطي الإلزامي من 7% إلى 5% بسبب تراجع معدلات التضخم.

3- المملكة العربية السعودية: صرح البنك المركزي السعودي على أنه سيعمل على توفير السيولة اللازمة التي تحتاجها البنوك، كما وعد المجلس الاقتصادي الأعلى بضمان الودائع المصرفية، مع اتخاذ مؤسسة النقد العربي السعودي (سامبا) على مجموعة من الإجراءات التي تهدف من شأنها إلى تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي السعودي في ظل الأزمة، ويمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

- العمل على ضخ للمصارف المحلية مبلغ قيمته 26 مليار ريال سعودي خلال 2008 وذلك قصد دعم استقرارها وسلامتها.
- قيامها بسحب حوالي 26.2 مليار ريال سعودي من ودائعها لدى البنوك في الخارج لدعم المصارف المحلية، وتخفيض كلفة الإقراض، ورغبتها في توفير المزيد من السيولة؛ لتمكين البنوك من أداء أدوارها التمويلية بشكل

المطلوب، حيث قامت (سامبا) بضخ 3 مليارات دولار على شكل ودائع طويلة الأجل في البنوك، وبتخفيض سعر (الريو) خمس مرات منفصلة من 4% إلى 2%، وخفضها كذلك نسبة الاحتياطي الإلزامي من 13% إلى 7% .
- تبني سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في القطاع المالي في ظل الأزمة المالية العالمية، وتوفير السيولة، وخفض تكلفة الإقراض لتلبية الطلب المحلي على الائتمان بهدف ضمان استمرار المصارف في أداء دورها التمويلي للعملية التنموية في المملكة، وذلك نيابة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية.

4- دولة قطر: سعي منها لتعزيز الاستقرار في السوق المالي المحلي، قررت هيئة الاستثمار القطرية شراء ما بين 10%-20% من رأس المال البنوك المدرجة في سوق الأوراق المالية من أجل دعم وتعزيز ثقة الجمهور، وتسعى دولة قطر من وراء هذه الخطوة الى دعم قدرة البنوك القطرية على تمويل المشاريع التنموية في المرحلة المقبلة من خلال توفير وضخ لهذه الأخيرة السيولة اللازمة.

5- دولة الكويت: عملت دولة الكويت على إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذها لحزمة من التدابير والمحفزات لدعم وإرساء استقرار الاقتصاد المحلي في ظل مواجهتها لتداعيات الأزمة المالية لسنة 2008، وحماية النظام المالي لديها، وقد لعبت الحكومة الكويتية دور فعال في إنقاذ بنك الخليج بعد تعرض هذا الأخير لخسائر كبيرة، وقد أعلنت هذه الأخيرة على إصدار قانون في أكتوبر 2008 من أجل ضمان وسلامة كافة الودائع لدى البنوك الكويتية من أجل تعزيز الثقة لدى الجمهور، وقد أعطت الحكومة الكويتية الضوء الأخضر للهيئة العامة للاستثمار بتوفير السيولة الكافية في البورصة بعد الهبوط الذي شهدته هذه الأخيرة، وتسعى الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء بتخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم.

6- سلطنة عمان: تمثلت الإجراءات والتدابير الوقائية التي اتخذتها دولة عمان لمواجهة انعكاسات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 في مجموعة من النقاط نذكرها بشكل مختص كالآتي:

- قيام البنك المركزي العماني بإقراض البنوك المحلية من أجل توفير السيولة اللازمة لها، وقد خصص لهذا الغرض مبلغ قدره 2 مليار دولار أمريكي.

- تسهيل البنك المركزي لمبادلات الاحتياطي وذلك من خلال التنسيق مع وزارة المالية، الأمر الذي يدفع بالبنوك لدخول في عمليات تبادل عملات أجنبية مع البنك المركزي.

- قيام البنك المركزي العماني بتخفيض معدل (الريو) بمعدل 89 نقطة من 2.42% إلى 1.53% وتخفيض نسبة الاحتياطي المطلوبة للبنوك التجارية من 8% إلى 5% وسوف تؤدي هذه الخطوة إلى إعادة ضخ سيولة بمبلغ 300 مليون ريال عماني، وكذلك زيادة معدل الإقراض من 85% إلى 87.5% مطلع سنة 2009.

وبعد استعراضنا لأهم الإجراءات والتدابير المالية المتخذة من طرف حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، يمكن تلخيص هذه الأخيرة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (06): الإجراءات المتخذة من طرف دول مجلس التعاون الخليجي لدعم الاستقرار المالي وتقليل من آثار الأزمة العالمية 2008 على القطاع المصرفي.

الدول	ضمان الودائع المصرفية	توفير البنك المركزي للسيولة	وضع ودائع حكومية للأجل طويل	ضخ إلى رأس مال البنك	شراء محافظ استثمارية لدى البنوك	شراء أسهم البنوك المتداولة أسهمها في السوق	تيسير السياسة النقدية
الإمارات	*	*	*	*			*
البحرين		*	*				*
السعودية	*	*	*				*
عمان		*	*			*	*
قطر	*	*	*	*	*	*	*
الكويت	*	*	*	*		*	*

المصدر: جمال الدين زروق، الأزمة المالية العالمية وقنوات تأثيراتها على اقتصاديات الدول العربية، صندوق النقد العربي، 2011، ص: 12.

المحور الثالث: تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي:

لقد امتدت آثار أزمة اليورو إلى مختلف مناطق العالم، نتيجة للعلاقات الاقتصادية الكبيرة للاتحاد الأوروبي مع اقتصاديات العالم كافة. ويعتبر اقتصاد منطقة اليورو من أهم الشركاء التجاريين لاقتصاديات منطقة الخليج، ولذلك فإن تغيرات مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي لمنطقة اليورو، تؤدي بالضرورة إلى التأثير على أداء متغيرات الاقتصاد الخليجي. ومن خلال هذا المحور، سنتطرق إلى استعراض تأثير أزمة اليورو على التجارة الخليجية - الأوروبية، والاستثمارات الأجنبية الخليجية - الأوروبية، بالإضافة إلى القطاع المصرفي الخليجي.

أولاً: تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على التجارة الخليجية - الأوروبية:

تعتبر التجارة الخارجية من أهم قنوات انتقال الأزمات الاقتصادية والمالية بين الدول الشريكة اقتصادياً وتجارياً، وعلى الرغم من التركيز الكبير للتجارة الخارجية الخليجية في تصدير النفط والغاز، إلا أن انكشاف اقتصادياتها وتبعيتها للخارج، نتيجة لضعف بنيتها الهيكلية، يجعلها معرضة لمخاطر التغيرات المختلفة في مؤشرات أداء شركائها التجاريين. ونتيجة للوزن المعبر للاتحاد الأوروبي في حجم التجارة الخارجية الخليجية، فإن الصادرات والواردات السلعية الخليجية تصبح من أهم أوجه آثار أزمة منطقة اليورو على الاقتصاديات الخليجية. بحيث يمكننا التعرف على درجة تأثر جانبي التجارة الخارجية الخليجية بأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو من خلال متابعة تغيرات قيمهما قبل فترة الأزمة وأثناءها. يمثل الجدول الموالي تغيرات قيمة الصادرات السلعية الخليجية نحو اقتصاديات منطقة اليورو قبل وأثناء أزمة ديونها السيادية.

الجدول رقم(07): الصادرات السلعية الخليجية نحو منطقة اليورو خلال الفترة 2005-2010 (مليون يورو)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين	300	301	687	790	393	587
الكويت	2647	2755	3141	3952	2062	2565
عمان	350	289	217	392	390	342
قطر	1257	1509	1628	2742	2407	5305
السعودية	19901	21736	17396	21019	10861	15164
الإمارات	7138	3933	4465	4653	2923	4404

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat".

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تأثير أزمة اليورو على صادرات الخليج إلى اقتصاديات منطقة اليورو كانت ظاهرة على معظم دول الخليجية غير أن هذا التأثير كان متبايناً بينها، كما أن درجة التأثير تختلف من دولة لأخرى. فبالنسبة لصادرات البحرين إلى منطقة اليورو، فنلاحظ أنها انتقلت من 300 مليون دولار سنة 2005 إلى 790 مليون يورو سنة 2008، وهو تطور معتبر، غير أنها انخفضت بشكل كبير (أكثر من النصف) سنة 2009 لتصل إلى 393 مليون يورو، ثم ارتفعت سنة 2010 إلى 587 مليون يورو، غير أن هذا الارتفاع لم يصل إلى القيم التي سجلتها قبل سنة 2009 وهو ما يبين التأثير الكبير لأزمة اليورو على الصادرات البحرينية إلى منطقة اليورو. وقد كان سلوك قيمة صادرات دولة الكويت نحو منطقة اليورو مشابهاً لسلوكها في دولة البحرين، حيث انتقلت من 2647 مليون يورو سنة 2005 إلى 3952 مليون يورو سنة 2008، غير أنها انخفضت بشكل رهيب إلى 2062 مليون يورو، وسجلت سنة 2010 قيمة منخفضة كذلك بـ 2565 مليون يورو، وهو ما يدل على عمق تأثير أزمة اليورو على الصادرات الكويتية إلى اقتصاديات المنطقة. أما بالنسبة لسلطنة عمان، فمن خلال بيانات الجدول نلاحظ أن التأثير كان مختلفاً، حيث شهدت الصادرات العمانية نحو منطقة اليورو تقلبات في قيمتها، من سنة 2005 إلى غاية سنة 2009، فسجلت سنة 2008 قيمة: 392 مليون يورو، و 390 مليون يورو سنة 2009، ثم انخفضت قليلاً سنة 2010 لتسجل 342 مليون يورو، وهو ما يدل على عدم التأثير الكبير للصادرات العمانية بأزمة منطقة اليورو. وبالنسبة لصادرات دولة قطر نحو منطقة اليورو فنلاحظ أنها شهدت تطوراً مستمراً خلال الفترة 2005-2008، حيث انتقلت قيمتها من 1257 مليون يورو إلى 2742 مليون يورو، ثم انخفضت قيمتها قليلاً سنة 2009 لتصل إلى 2407 مليون يورو، غير أنها حققت سنة 2010 ارتفاعاً كبيراً لتصل قيمتها إلى 5305 مليون يورو، وهو ما يعني أن الصادرات القطرية لم تتأثر بشكل كبير بأزمة اليورو. أما تأثير صادرات السعودية بأزمة منطقة اليورو فقد كان واضحاً، حيث شهدت قيمتها تطوراً هاماً بين سنتي 2005 و 2008، فانتقلت من 19901 مليون يورو إلى 21019 مليون يورو، غير أنها انخفضت بقرابة النصف

سنة 2009 لتصل إلى 10861 مليون يورو، ثم ارتفعت قليلا سنة 2010 لتصل إلى 15164 مليون يورو، ويدل هذا على التأثير الكبير لأزمة منطقة اليورو على الصادرات السعودية الأوروبية. وقد تأثرت صادرات الإمارات لمنطقة اليورو بشكل مشابه لصادرات السعودية، حيث انخفضت قيمتها من 4653 مليون يورو سنة 2008 إلى 2923 مليون يورو سنة 2009، غير أنها عاودت الارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 4404 مليون يورو، وهو ما يدل على التأثير الواضح للأزمة على الصادرات الإماراتية نحو منطقة اليورو. ومن خلال هذا التحليل نلاحظ أن أزمة منطقة اليورو أثرت بشكل كبير على صادرات دول مجلس التعاون النفطية نحو المنطقة، والدليل على ذلك هو عدم تأثر الصادرات العمانية بالأزمة (ماعدا دولة قطر، التي تعد استثناء نتيجة لمعدلات النمو الاقتصادي الكبيرة التي باتت تحققها في السنوات الأخيرة)، وقد كان هذا التأثير انطلاقا من انخفاض معدل نمو اقتصاد منطقة اليورو، مما أدى إلى انخفاض طلب دول هذه المنطقة على المحروقات، والذي ساهم كذلك في انخفاض أسعار النفط العالمية، وبالتالي انخفاض قيمة صادرات دول مجلس التعاون إلى اقتصاديات منطقة اليورو.

الجدول رقم(08): الواردات السلعية الخليجية من منطقة اليورو خلال الفترة 2005-2010 (مليون يورو)

الدولة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
البحرين	828	959	1039	1087	1354	1218
الكويت	2846	2744	3402	3571	3028	3331
عمان	1060	1247	1772	2257	1928	2289
قطر	2470	4228	5146	5403	4264	4021
السعودية	11820	13531	15548	16246	14832	18208
الإمارات	15694	17921	20813	24355	19006	21076

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat".

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن تأثير أزمة منطقة اليورو على الواردات الخليجية من الدول الأوروبية كان واضحا في معظم دول مجلس التعاون، غير أن هذا لا يمنع من وجود اختلاف بين هذه الدول. بالنسبة لواردات البحرين من منطقة اليورو، نلاحظ أنها شهدت ارتفاعا مستمرا وبدون أي انخفاض على طول الفترة 2005-2009، حيث انتقلت قيمتها من 828 مليون يورو سنة 2005 إلى 1354 مليون يورو سنة 2009، ثم انخفضت قليلا سنة 2010 لتسجل قيمتها 1218 مليون يورو، وهو ما يدل على عدم تأثر الواردات البحرينية من اقتصاديات منطقة اليورو بشكل كبير بالأزمة التي تضربها.

أما واردات الكويت من منطقة اليورو، فنلاحظ أن قيمتها شهدت ارتفاعا معتبرا بين سنتي 2005 و2008، حيث انتقلت من 2846 مليون يورو إلى 3571 مليون يورو، غير أنها انخفضت بشكل محسوس سنة 2009

لتصل إلى 3028 مليون دولار، ثم ارتفعت قليلا سنة 2010 لتصل إلى 3331 مليون يورو، وهو ما يدل على تأثر الواردات الكويتية بأزمة منطقة اليورو.

وقد كان سلوك الواردات العمانية مغايرا لسلوك الواردات الكويتية من منطقة اليورو، حيث عرفت تطورا معتبرا في قيمتها، فانتقلت من 1060 مليون يورو سنة 2005 إلى 2257 مليون يورو سنة 2008، ثم انخفضت قليلا سنة 2009 لتصل إلى 1928 مليون يورو سنة 2009، ثم عاودت الارتفاع سنة 2010 لتصل قيمتها إلى 2289 مليون يورو، وهذا ما يدل على الواردات العمانية لم تتأثر كثيرا بأزمة منطقة اليورو.

وبالنسبة لواردات باقي اقتصاديات مجلس التعاون من منطقة اليورو، فقد كان تأثر وارداتها بالأزمة التي تضرب اقتصاديات اليورو واضحا ومتشابها، حيث شهدت قيمة وارداتها تطورات مستمرة على طول الفترة 2005-2008، ثم انخفضت بشكل معتبر سنة 2009، وهو ما يبين التأثير الكبير لوارداتها بأزمة الديون السيادية لمنطقة اليورو.

ومن خلال هذا التحليل، نلاحظ أن تأثير أزمة منطقة اليورو على الواردات الخليجية كان معتبرا في معظم اقتصاديات دول مجلس التعاون، وقد كان هذا التأثير متأثرا من الانخفاض الكبير الذي شهدته معدلات نمو اقتصاديات منطقة اليورو، مما أثر على حجم منتجاتها الموجهة للتصدير، بالإضافة إلى هذا فقد أثر ارتفاع أسعار عوامل الإنتاج الداخلة في تصنيع المنتجات الأوروبية النهائية على أسعارها في الأسواق العالمية، مما أدى إلى انخفاض طلب الاقتصاديات الخليجية عليها، وقد ساعد على ذلك تراجع مداخيل صادرات دول مجلس التعاون نتيجة للانخفاض الكبير الذي عرفته أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

بالإضافة إلى المبادلات السلعية، فهناك كذلك المبادلات الخدمية بين دول الخليج ومنطقة اليورو، والتي تعتبر إحدى قنوات التجارة الخارجية الناقلة للأزمات، وتتأثر هي الأخرى بأزمة الديون السيادية الأوروبية، وتصنف معظم اقتصاديات منطقة اليورو ضمن أكبر صانعي الخدمات في العالم، ولذلك فإن حجم الصادرات الخدمية الأوروبية نحو باقي دول العالم كبير جدا، ولا يقتصر الأمر على التصدير، وإنما يمتد ليشمل استيراد الخدمات من باقي الاقتصاديات الدولية، كخدمات النقل والفندقة وغيرها من الخدمات، وعليه فإن منطقة اليورو تعتبر من أكبر الاقتصاديات متاجرة في الخدمات مع دول العالم، ونتيجة لتبعية معظم دول الخليج للاقتصاد الخارجي فيما يتعلق بالحصول على الخدمات اللازمة لاقتصادياتها، وتصديرها لقيم لا بأس بها من الخدمات الاقتصادية كالسياحة والنقل، فإن هذا القطاع يتأثر بالضرورة بأزمة منطقة اليورو، وسنحاول التأكد من هذا الأثر من خلال تتبع قيم التجارة في الخدمات بين اقتصاديات الخليج ومنطقة اليورو، ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (09): التجارة الخدمية بين دول الخليج واقتصاد منطقة اليورو (16 دولة) خلال الفترة الممتدة من

2004 إلى 2010.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
القيمة (مليون €)	4369.913	6022.307	8865.405	13755.905	13291540	13871.159	13082.782

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معلومات من قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat".

نلاحظ من متابعة أرقام الجدول أن قيمة التجارة الخدمية الخليجية - الأوروبية شهدت تطورات معتبرة خلال الفترة الممتدة في الجدول، حيث سجلت خلال سنة 2004 قيمة 4369.913 مليون يورو، ثم سجلت ارتفاعا مستمرا في قيمتها إلى أن وصلت سنة 2009 إلى قيمة 13871.159 مليون يورو، ثم انخفضت قليلا سنة 2010 حيث سجلت 13082.782 مليون يورو واعتمادا على تحليل هذه الأرقام يمكننا القول أن تجارة الخدمات بين اقتصاديات منطقة الخليج ومنطقة اليورو لم تتأثر كثيرا بأزمة الديون السيادية التي ضربت هذه الأخيرة، ويمكن أن يرجع ذلك في جزء منه إلى ارتفاع مداخيل الدول الخليجية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، مما أدى بها إلى رفع مطلوباتها من المنتجات الخدمية، كخدمات المقاولات، الخدمات الاستثمارية والمالية، خدمات النقل، وغيرها من المنتجات المرتبطة بالاقتصاد، وفي جزء آخر إلى عدم وجود قواعد وهيكل إنتاج مادية حقيقية لقطاع الخدمات واسعة كقواعد الإنتاج السلعي على مستوى الدول الأوروبية، إذ أن معظم هذه الخدمات مرتبطة بعوامل إنتاج بشرية أو تكنولوجية متواجدة على مستوى الدول المستوردة لها، مما عزز من قدرتها على مقاومة الأزمة الأوروبية.

ثانيا: تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على الاستثمارات الخليجية الأوروبية:

على الرغم من الفوائض المالية الكبيرة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي، وخاصة في السنوات الأخيرة نتيجة لارتفاع العوائد البترولية، إلا أن الأموال الأجنبية لا زالت تحتل مكانة كبيرة في عملية تمويل الاقتصادات الخليجية. وتعتبر الدول الخليجية من أكبر الدول العربية انفتاحا على العالم الخارجي، ومن أكثرها استقبالا للاستثمارات الأجنبية وتصديرا لرؤوس الأموال بالخارج، وخاصة مع الدول المتقدمة، وبذلك فإن أي تغير في مؤشرات أداء الاقتصاد الدولي سوف يؤثر مباشرة على قيمة هذه التدفقات. ومن خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى إبراز أثر أزمة اليورو على تدفقات الاستثمارات الأجنبية الخليجية إلى منطقة اليورو، ومن منطقة اليورو إلى الاقتصادات الخليجية. يمثل الشكل الموالي تغيرات قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على دول مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة اليورو قبل وأثناء أزمة الديون السيادية الأوروبية.

الجدول رقم (10): الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة على اقتصاديات مجلس التعاون من اقتصاديات منطقة

اليورو خلال الفترة 2005-2010 (مليون يورو)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمارات الأجنبية (مليون €)	538	1214	2314	2270	4657	19677	6605	4624

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat"

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأوروبية في منطقة الخليج شهدت ارتفاعات على طول الفترة 2003 - 2008، حيث انتقلت من 538 مليون يورو سنة 2003 إلى 19677 مليون يورو سنة 2008، غير أنها انخفضت سنة 2009 إلى حوالي الثلث، لتصل إلى 6605 مليون يورو، وواصلت هذا الانخفاض سنة 2010 حيث وصلت إلى 4624 مليون يورو، ويدل هذا التغير على التأثير الكبير لأزمة اليورو على استثمارات اقتصاديات منطقة اليورو الموجهة إلى اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي.

ويتأتى هذا التأثير من الصعوبات الكبيرة التي عرفتتها منطقة اليورو على مستوى المالية العمومية لعدد من دولها بسبب الأزمة التي تعيشها، حيث شهدت ارتفاعا كبيرا في ديونها السيادية، وانخفاضا معتبرا في مداخيلها، مما أدى بها إلى تقليص استثماراتها المباشرة الموجهة إلى العالم الخارجي، من أجل تلبية حاجيات نفقاتها الداخلية والتزاماتها الخارجية، ومن بينها الاستثمارات الموجهة إلى اقتصاديات الخليج.

ولم يقتصر تأثير أزمة منطقة اليورو على الاستثمارات الأوروبية المباشرة في اقتصاديات الخليج، بل امتد ليؤثر على استثمارات هذه الأخيرة المباشرة المتدفقة نحو الاقتصاديات الأوروبية، ويمكن تبين ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون الخليجي في منطقة اليورو خلال الفترة

2010-2005 (مليون يورو)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاستثمارات الأجنبية(مليون €)	83	6535-	128-	10134	2740	51072	11703	4554

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على أرقام قاعدة بيانات "أورو ستات eurostat"

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاديات الأوروبية شهدت تذبذبات في قيمتها خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى غاية 2008، غير أنه في هذه السنة الأخيرة وصلت إلى قيمة لها على طول فترة الدراسة لتسجل 51072 مليون يورو، ويرجع هذا بالأساس إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال لدى دول الخليج، والتي وجهتها مباشرة إلى الاستثمار في الدول الأجنبية. إلا أنه خلال سنة 2009 شهدت قيمة الاستثمارات الخليجية في الاقتصاديات الأوروبية انخفاضا لافتا، حيث وصلت قيمتها إلى 11703 مليون يورو، وواصلت انخفاضها سنة 2010 ووصلت إلى 4554 مليون يورو، وهذا ما يدل على التأثير الكبير لأزمة اليورو على تدفق الاستثمارات الخليجية إلى الاقتصاديات الأوروبية.

ويرجع هذا التأثير بالأساس إلى انعكاس آثار الأزمة على أسعار النفط العالمية، نتيجة لانخفاض الطلب على هذه السلعة، والمتأتي بالخصوص من انخفاض معدلات نمو الاقتصاد الأوروبي، بالإضافة إلى تراجع المكانة والجدارة الائتمانية لبعض اقتصاديات منطقة اليورو، ومعاناتها من صعوبات على مستوى مديونيتها الخارجية وهذا ما أثر على قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية الحاضرة والمستقبلية، مما أدى إلى عزوف دول مجلس التعاون الخليجي عن توجيه استثماراتها إلى منطقة اليورو، وهذا تخوفا من انخفاض مردودية استثمارها، ومن إمكانية استرجاعها مستقبلا.

ثالثا: تأثير أزمة الديون السيادية الأوروبية على باقي القطاع المصرفي الخليجي:

بالإضافة إلى قطاع التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، فإنه هناك العديد من القطاعات التي يتأثر أداؤها بالتغيرات الاقتصادية الخارجية، وهذا نتيجة لارتباطها بعلاقات متشابكة مع ما يحدث على مستوى البيئة الاقتصادية الدولية. ومن بين الميادين الاقتصادية الخليجية التي يمكن أن تنعكس الآثار الخارجية عليها نجد القطاع المصرفي، ولذلك سنخصص هذا العنصر لدراسة تأثير الأزمة منطقة اليورو على هذا القطاع الحساس في دول الخليج.

استبعد خبراء اقتصاديون تأثر البنوك الخليجية بتداعيات الأزمة اليونانية، نظرا لمحدودية انكشافها على القطاع المصرفي في منطقة اليورو. وأكدوا قدرة بنوك المنطقة على مواجهة تأثيرات الأزمة، خصوصا أن مصارف الخليج مرت بتجربة مريرة خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، واستطاعت استخلاص دروس في مواجهة مخاطر الأزمات.

وأكد كبير الاقتصاديين في البنك الأهلي التجاري الخبير سعيد الشيخ سلامة، أن القطاع المصرفي الخليجي في مأمن من تداعيات الأزمة الأوروبية، قائلا "إن انكشاف بنوك المنطقة على منطقة اليورو محدود وليس كبيرا"، إلا أنه لم يستبعد تأثيرا سلبيا ومباشر للشركات الاستثمارية العاملة في أوروبا، نظرا لحالة قيمة الأصول وتذبذب قيمة اليورو في أسواق العملات، وذكر أن "البنوك الخليجية استفادت من أزمتي عام 2008 و2009 في ترتيب أمورها المالية بعد التداعيات الخطيرة التي مرت بها، واستطاعت تغطية نشاطها بقوة مالية وسياسة حذرة"، وقال "نعم هناك بعض البنوك الأوروبية المرتبطة بالمنطقة مثل "يو بي أس"، إلا أن تأثيره السلبي يبقى محدودا".¹²

إلى ذلك، رأى الخبير الاقتصادي والمصرفي محمد ياسين، في حديث لـ"العربية.نت"، أنه "من الصعب في ظل التوترات الاقتصادية القائمة حصر الانكشافات على أوروبا في الوقت الراهن"، مضيفا أن البنوك الخليجية ما زالت بعيدة عن هذه الانكشافات بحكم قدرة مدراء المحافظ فيها على تحسس المخاطر الاقتصادية المستمرة في الأسواق العالمية. وقال إن التأثير المباشر للأزمة قد يصيب قطاع استثمارات الصناديق السيادية والشركات الخليجية المستثمرة في الأسواق الأوروبية، نظرا لتقلب الأسواق وتذبذب اليورو.

وذكر ياسين أن "مخصصات البنوك الخليجية باتت قادرة على تجنب أي انكشاف سلبي بعد تجربة الأزمة المالية منذ عام 2008". وقال إنه "بحكم ارتباط دول الخليج باليورو فقد انعكس هذا التأثير عليها من خلال التباطؤ الاقتصادي وتراجع الطلب على النفط فيما إذا دخلت أوروبا في نفق الركود". ورأى أن ضعف اليورو وفقدانه توازنه قد يحرك مخاطر تقلب العملات، ومخاطر الاستثمار في السندات، مؤكدا أنه "فيكل الأحوال تبقى البنوك الخليجية قوية في ملاءتها المالية، وهي محرك رئيسي في حركة النمو الاقتصادي لمنطقة الخليج".¹³

وبالنسبة للمصارف الخليجية الإسلامية، فقد نفى عدد من المصرفيين في البنوك الإسلامية تأثيرات أزمة اليورو وتعثر عدد من البلدان الأوروبية في دفع مستحقاتها في سندات الخزانة وتعثر البنوك لديها، على البنوك الإسلامية بشكل مباشر بعد دخول هذه الدول أزمات مالية واقتصادية واقترحوا إنشاء صناديق تموية تستفيد من رخص أسعار المؤسسات وإعادة هيكلتها والاستثمار فيها، فالخالد عبد الله البسام رئيس مجلس إدارة بنك البحرين الإسلامي إن تأثيرات أزمة اليورو على القطاع المالي الإسلامي ليست كبيرة باعتبار أن الأزمة خصوصا في اليونان وإيطاليا ومن ثم إسبانيا هي تعثر الحكومات في تلك الدول لدفع السندات السيادية ودفع مستحقاتها والتزاماتها وقت تسديدها وهو الوضع الذي لن تستفيد منه البنوك الإسلامية لأن طبيعة عملها لا تشمل شراء الديون لعدم توافيقها مع الشريعة الإسلامية، وقال إن المصارف العربية لها تأثير محدود لارتباطها بالدولار الأمريكي أكثر من اليورو مما يبعدها عن التأثير المباشر للأزمة الاقتصادية وليست المالية، وأضاف أن البنوك الإسلامية في المنطقة لديها توجه المشاركة في الحل بطرق مختلفة عن طريق إنشاء صناديق تموية واستثمارية كبيرة وذات رأسمال ضخم يهدف إلى الاستثمار في المؤسسات المتعثرة في هذه الدول وإعادة هيكلتها وإدارتها ومن ثم بيعها أو الاستثمار فيها وهي فرصة كبيرة لهذه البنوك الإسلامية من الأزمة.¹⁴

الخاتمة:

تمتلك الاقتصاديات الصناعية قاعدة إنتاجية سلعية وخدمة كبيرة، سمحت لها باحتلال المناصب الأولى في ترتيب أكبر الدول المصدرة في العالم، غير أن الأزمة المالية العالمية التي ضربت معظمها أثرت على قدراتها الإنتاجية بشكل كبير، وساهمت في تقليص مبادلاتها الاقتصادية مع باقي دول العالم. ونتيجة لتبعية معظم الاقتصاديات النامية للاقتصاديات الصناعية، فقد تأثرت هذه الأخيرة بشكل كبير بما أصابها، وذلك من خلال تأثر القطاعات التي تربطها معها، مثل قطاع المبادلات التجارية والمالية.

وتمثل البلدان الصناعية أحد أكبر الشركاء التجاريين لاقتصاديات منطقة الخليج، ولذلك فإن هذه الأخيرة يمكن أن تكون ضمن الاقتصاديات المتأثرة بالأزمة التي تضربها، ولذلك فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على التأثير الحقيقي للأزمة المالية العالمية وأزمة الديون السيادية الأوروبية على الدول الخليجية، وهذا عن طريق إبراز أثرها على أهم القطاعات التي تربطها بالاقتصاد الدولي، وقد خرجنا بالنتائج التالية:

- تتميز اقتصاديات دول الخليج بتركز كبير في إنتاج المحروقات المتمثلة أساسا في النفط والغاز، وانعكس هذا على تجارتها الخارجية مع العالم الخارجي، مما أدى إلى ارتفاع درجة انكشافها على البيئة الاقتصادية الدولية، ونتيجة للعلاقات الاقتصادية المهمة مع الاقتصاديات الأوروبية، فإن هذا يضعها ضمن دائرة المتأثرين بأزمة منطقة الأورو.
- نتيجة للانفتاح الكبير لاقتصاديات الخليج على العام الخارجي، فقد كان لها تأثرا بالغا بمخلفات الأزمة المالية العالمية 2008، وقد ظهر ذلك واضحا من خلال الأداء السليبي لمؤشرات قطاعاتها المالية مثل مؤسساتها المصرفية وأسواقها المالية، وهو ما انعكس في الأخير على مؤشرات نمو اقتصادياتها، حيث كانت الكويت والإمارات أكبر المتضررين.
- شهدت المبادلات السلعية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية بين دول الخليج واقتصاد منطقة اليورو تطورات مهمة على طول الفترة 2005-2008، غير أنها شهدت انخفاضا معتبرا خلال سنتي 2009 و 2010، وهذا نتيجة لآثار أزمة الديون السيادية على أداء الاقتصاديات الأوروبية والاقتصاد العالمي، وعلى اقتصاد دول مجلس التعاون بالتبعية. في حين لم يكن تأثر قطاع التجارة الخدمية والقطاع المصرفي الخليجين مشابها لقطاع التجارة السلعية والاستثمارات الأجنبية، حيث لم تتأثر المبادلات الخدمية بين دول مجلس التعاون ودول منطقة اليورو بشكل كبير بآثار أزمة هذه الأخيرة، ونفس الشيء بالنسبة للقطاع المصرفي الخليجي، الذي لم يتأثر بالأزمة نتيجة لانخفاض درجة انكشافها على اقتصاديات منطقة اليورو.

التوصيات والمقترحات:

يمكن بلورة أهم التوصيات ومقترحات هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تتميز اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي بتركز شديد في تصدير النفط والغاز، مما يجعل أداءها مرتبطا إلى حد كبير بتغير أسعار المحروقات العالمية، وبالتالي يجب العمل على تنويع القاعدة الإنتاجية الخليجية، من أجل زيادة حجم وأنواع الإنتاج القابل للتصدير.

-تسمح الطبيعة الهيكلية لاقتصاديات الخليج بزيادة درجة انكشافها على العالم الخارجي، مما يساهم في رفع إمكانية تعرضها لآثار الأزمات الخارجية، وبالتالي يتوجب على دول الخليج السعي إلى التقليل من هذه التبعية الخارجية، والبحث عن بدائل الواردات على مستوى الاقتصاديات المحلية، والسعي إلى تنمية إنتاجيتها واستدامتها.

-تتميز البيئة الاقتصادية الدولية بالعديد من التقلبات في مؤشرات أداءها الكلي، وهذا ما يؤثر على مختلف الدول الفاعلين في الاقتصاد الدولي، وبالتالي يتوجب على دول الخليج العمل على إيجاد السبل الكافية للتنبؤ بآثار هذه التغيرات على أداء اقتصادياتها، ووضع الاحتياطات المستقبلية اللازمة لذلك.

قائمة المراجع والهوامش:

- 1- أحمد الكواز: السوق الخليجية المشتركة . المعهد العربي للتخطيط، سلسلة اجتماعات الخبراء، العدد رقم (34)، مايو 2009، ص 7.
- أحمد الكواز، نفس المرجع السابق، ص 8.
- وليد عبد مولاة: التجارة البينية الخليجية ، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة الخبراء، العدد 38، يونيو 2010، ص 7.
- 4- الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة لمجلس تعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، مايو 2011، ص 2.
- 5- الاستثمار الأجنبي المباشر في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة لمجلس تعاون، مركز المعلومات، إدارة الإحصاء، ماي 2011، ص 10.
- 6- عماد موسى: أثر الأزمة المالية علي الدول العربية، قناة أسواق رأس المال، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية تقييم واستشراف، 23 مارس 2009، بيروت، ص 6.
- 7- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مجلة أبحاث روسيكادا الدولية العالمية المحكمة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 13.
- 8- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 13.
- فريد كورتل، مرجع سابق، ص 12.
- مجلة سامبا: النشرة الاقتصادية، أكتوبر 2009، ص 18.
- 11- ينظر في ذلك : ولد محمد عيسى، اثار وانعكاسات الأزمة المالية والاقتصادية على الاقتصاديات العربية، ملتقى الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحكومة العالمية، جامعة السطيف، الجزائر، أكتوبر 2009، ص-ص: 08-10.
- فريد كورتل، الأزمة المالية العالمية وأثرها على الاقتصاديات العربية، مرجع سابق، ص-ص: 13-15.
- سلمان محمد الديراوي، الأزمة المالية المعاصرة: أسبابها وتداعياتها على قطاع النفط في اقتصاديات دول الخليج العربية، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانية) المجلد العشرين، العدد الأول، جانفي 2016، ص-ص: 259-261.
- 12- المصارف الخليجية في مأمن من تداعيات أزمة الديون الأوروبية: <http://www.albawaba.com/ar/>، تاريخ النشر في الموقع: 22 سبتمبر 2011. تاريخ الاطلاع: 2015/31/20.
- 13- المصارف الخليجية في مأمن من تداعيات أزمة الديون الأوروبية، نفس المرجع السابق.
- 14- تأثيرات أزمة اليورو على القطاع الإسلامي محدودة...فرص للبنوك الإسلامية لشراء المؤسسات المتعثرة في أوروبا: <http://www.qatarshares.com/vb/showthread.php?t=486793>، تاريخ الاطلاع: 2016 /04 /26.